المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 20-08-2005
الصفحـات : 29
العـــدد : 12014
المسلسل : 169

التعميم الذي أعمى الجمعيات السعودية العلمية

العودة للأبراج العاجية.. والوقوف خلف أسوار الجامعات

القوة التي تمثلها الدولة السعودية هي قوة ومتانة العلاقة بين ولي الأمر والمواطن، بين القيادة والشعب.. وتتجسد هذه القوة في سياسة الباب المفتوح، التي يمكن من خلالها أن يدخل مواطن من نجران على عبدالله بن عبدالعزيز، أو مواطن من الجوف على سلطان بن عبدالعزيز، أو مواطن من الدمام على نايف بن عبدالعزيز أو مواطن من القصيم على سلمان بن عبدالعزيز دون سابق موعد أو ضرورة المرور بسكرتاريات أمنية أو بطانات معقّدة.. أي مواطن سعودي يستطيع أن يدخل ويتحدث ويناقش ويتشاور مع أصحاب القرار الأول في بلادنا.. فعلاقة الراعي والرعية هي علاقة حميمة، وتندرج تحت مظلة الأبوة أو الأخوة أوالبنوة بين القيادة والمواطنين.. ونظام المجالس المفتوحة أو الحوارات المفتوحة مع أصحاب القرار هي ما يميز دولتنا ومجتمعنا عن باقي المجتمعات والدول الأخرى، وكما نعلم

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 20-08-2005 العـــدد : 12014
الصفحـات : 29 المسلسل : 169

أن أصحاب القرار هم متابعون لكل ما يُنشر ويُبث في وسائل الإعلام حرصاً على امتداد سياسة الباب المفتوح إلى آفاق أكبر ومجالات أوسع.. ولهذا فنحن نعلم بحكم الخبرات السابقة أن أولياء الأمر يتابعون القضايا والموضوعات والآراء التي تنشرها صحفنا، وعادة ما تتم اتصالات بين ولي الأمر وبين بعض الكُتّاب عند طرح موضوعات معينة، رغبة من ولي الأمر في الاستيضاح من الكاتب عن الأسباب أو الدوافع، أو التوضيح للكاتب أو المحرر الصحافي عن بعض الأمور التي تخفى عليهم.. ولهذا فالمجالس المفتوحة أو الإعلام المفتوح هو السمة التي نعرفها في نظامنا الاجتماعي السعودي.

ونعلم أن ولي الأمر هو أحرص على معرفة بواطن الأمور وتفاصيل الموضوعات أكثر من غيره من أصحاب الإدارات التنفيذية.. ولهذا فليس بغريب تماماً أن يناقش المواطن ولي الأمر في أي موضوع من الموضوعات أو أي قضية من القضايا، صغرت هذه الموضوعات والقضايا أو كبرت.. فهي سواسية أمام ولي الأمر ما دامت تهم ولو مواطناً واحداً.. هذه هي الواجهة الحضارية للقيادة السعودية.. وتعلم هذه القيادة أن القرارات أو التوجيهات تنطلق من حرص على تحقيق المصلحة العامة، لكن القيادة - بكل تواضع - تعلم كذلك أن بعض هذه القرارات قد يجانبها الصواب، وقد يحول دونها الرأي الرشيد.. وقد تغيب جوانب مهمة عند اتخاذ القرار، وقد تتضرر من القرار مصالح أفراد أو جماعات أو مؤسسات.. ومن هنا فإن قوة النظام السعودي تكمن في تواضعه وأريحيته وعلاقاته الداخلية، التي تربط بين كافة أفراده.. فكم مرة أعاد النظام تفكيره في موضوع أو قرار أو توجيه.. رغبة في تحسين أداء أجهزة الدولة وتطوير مخرجاتها على كافة الأصعدة والميادين.

وفي هذا السياق أورد موضوعاً عن الجمعيات السعودية العلمية في بلادنا.. فقد تلقت كل الجمعيات ما يشبه صفعة على الوجوه، وصدمة في التوقعات بتعميم - قبل حوالي الشهرين - مفاده أن الجمعيات يجب أن تقبع داخل الجامعات، ولا تتقدم خطوة إلى المجتمع وينبغي أن تنتكس إلى الداخل في أقسامها العلمية.. وهذا التعميم الذي قد يكون مصدره جهة تنفيذية، إلا أنني شخصياً أرى أن هذا القرار جانب الصواب، وخالف التوقعات، وقفز خلف المرحلة الناضجة التي وصلت إليها بلادنا خلال السنوات الماضية.. ويشير التعميم إلى أن الجمعيات بدأت تتجه إلى أمور ذات طابع تنفيذي تتصل بمهام الوزارات، وأن الاستمرار في ذلك سيؤدي إلى التدخل في أعمال الوزارات.. ولهذا فيرى التعميم أن تظل الجمعيات السعودية في مجالات نظرية بحتة، حيث يشير إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين الأمور النظرية والأمور التطبيقية العملية، فمن المفترض أن تظل الجمعيات في حدود الأمور النظرية بعيداً عن أي مجال من مجالات الحياة التطبيقية في المجتمع السعودي.

نعم، قد صدم هذا التعميم كل الجمعيات العلمية التي تزيد على سبعين جمعية، ويصل أعضاؤها إلى عشرات الألوف من الأعضاء من أساتذة الجامعات والخبراء المختصين وأصحاب الممارسات المهنية المتميزة والمهتمين بالشؤون التخصصية للجمعيات، ومن طلاب الجيل السعودي الجديد في مختلف مجالات التخصصات التي تزخر بها الجامعات السعودية. وقد بدأت الجمعيات السعودية العلمية بعد هذا التعميم تتراجع إلى الوراء، وتخوض تجربة رجعية في مشوارها المتميز الذي قفز بها إلى الأمام خلال السنوات الماضية، إلا أن تداعيات هذا التعميم ستعيد الجمعيات العلمية إلى المربع رقم واحد في تاريخها الطويل الذي يمتد إلى عدة عقود من سنوات الإنجاز والتطوير والأداء المتميز.

ويجب أن نعترف أن هناك سوء فهم في دور الجمعيات السعودية العلمية، فقد يرى البعض أنها عبارة عن أقسام علمية نظرية تجري بحوثاً ودراسات في مجالات متخصصة لكنها يجب أن تقف قبل أسوار الجامعات، فليس لها ضرورة أن تبحث وتدرس التجربة التنموية السعودية التي تعد بكل المقاييس معجزة حضارية كبرى سطّرها الإنسان السعودي ورسمتها القيادة السعودية خلال العقود الماضية.. وهذه التجربة التي - توجد بالضرورة خارج أسوار الجامعات - هي ثمرة من ثمرات النجاح الكبير الذي تحقق على أيادي القيادة السعودية، كما أن هذه التجربة تحتاج إلى دراسة وبحث في جوانبها الإيجابية والسلبية، رغم أن السلبيات هي محدودة والإيجابيات كبيرة ولله الحمد.. لكن قراءة مشروع التنمية السعودي من خلال نشاطات ودراسات وأبحاث الجامعات والجمعيات هو مطلب تنموي حيوي، وهدف إستراتيجي مهم.. ولن تكون هناك استجابة لهذا المطلب دون أن تغوص الجامعات والجمعيات في المجتمع وتدرس الجوانب التطبيقية لمشروع التنمية السعودي، وبالتالي فإن هذا سيحرم الجمعيات وهي مؤسسات مهمة في المجتمع العلمي السعودي من المشاركة في دراسة التجربة التنموية في بلادنا.. وهذا يجعلنا في هذه الجمعيات ننظر بعين التأمل في مسببات هذا التعميم، لأنه يلغي مساحة المشاركة العلمية في تطوير الأداء السعودي للأجهزة التنفيذية.

ومن المهم كذلك التنويه إلى أن النظام الذي يحكم الجمعيات العلمية السعودية هو نظام صادر من مجلس التعليم العالي بموافقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - برقم ٣٨٤ - م وتاريخ ١٦-٣-١٤٢١هـ والذي يشير إلى أن هدف الجمعيات هو تنمية الفكر العلمي في مجال التخصص والعمل على تطويره وتنشيطه، وتطوير الأداء العلمي والمهني، وتيسير وتبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية بين الهيئات والمؤسسات المهنية داخل وخارج المملكة.. كما يشير النظام إلى أن من نشاط الجمعيات عقد الندوات والحلقات الدراسية والدورات التي تتصل بمجالات اهتمامها، وتشجيع إجراء البحوث والاستشارات العلمية.. ومما يشير إليه النظام أن أعضاء الجمعية هم من المهتمين في مجال الجمعية (من داخل الجامعة وخارجها)، حتى إن النظام يتيح الانتساب إلى الجمعية من أعضاء هم من خارج المملكة ومن غير السعوديين، حرصاً من النظام على توسيع دائرة نشر الفكر العلمي المتخصص من السعوديين إلى الخارج، والاستفادة من الأعضاء المتخصصين والخبراء من غير السعوديين.

وينبغي التوضيح هنا أن الجمعيات العلمية السعودية هي منارات سعودية وواجهات حضارية وطنية تسعى إلى نشر الثقافة السعودية وتطويرها وتأسيس فكر علمي ناضج يواجه الحقائق وينير دروب الطريق التنموي في بلادنا.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 20-08-2005 العـــدد : 12014
الصفحـات : 29 المسلسل : 169

وهي مؤسسات نفتخر بها كمؤسسات مجتمع مدني، فهي تجربة ناضجة ومتميزة.. وتستحق التقدير والمساندة.. ولهذا فإن هذا التعميم قد نجح في إحباط الجمعيات العلمية السعودية بكاملها، في أنها يجب أن تتراجع إلى الوراء، وتقف في الأبراج العاجية التي عادة ما توصف بها الجامعات والمجتمع الأكاديمي.. وتصبح الأبراج العاجية - بحسب هذا التعميم - هي مطلب يسعى إليه المجتمع وتتوجه إليه المؤسسات الرسمية التنفيذية.. ونعرف أن هذا هو غير الواقع.. ولم يكن أحد في يوم من الأيام يطلب من الجامعات أو الجمعيات أن تظل متجمدة في أبراجها العاجية.

ونسأل في ختام هذا المقال ما الذي يضير المؤسسات التنفيذية في بحوث أو دراسات عن واقع هذه الإدارات والمؤسسات.. ولماذا يرى بعض التنفيذيين أن الجمعيات أصبحت خطراً يهدد مسار تجربة هذه المؤسسات؟.. إن البحوث والدراسات التي تقوم بها الجمعيات في المملكة، هي مطلب تتمناه كل الأجهزة والإدارات والمؤسسات في الدول المتقدمة، بل هي أشد الحرص على أن تدفع وبسخاء شديد لتمويل مثل هذه البحوث.. وليس أدل على ذلك من وجود مراكز بحوث ودراسات في الدول المتقدمة لتحقيق هدف ترشيد الأداء التنفيذي، وتطوير المسار التطبيقي لهذه الأجهزة، ونعرف أن المؤسسات التنفيذية في كثير من دول العالم ترحب بأي دراسة أو بحث أو تنظيم ندوة أو مؤتمر في موضوع ذي شأن بتلك المؤسسات التنفيذية.. كما نعلم أن الكثير من أجهزتنا التنفيذية في بلادنا تحرص على تطوير أدائها من خلال البحث والدراسة، وليس من خلال الاجتهادات الشخصية أو التجربة والخبرات والرؤى القائمة.. ونحن في الجمعية السعودية للإعلام والاتصال - على سبيل الإيضاح فقط - وجدنا كل الترحيب والتقدير من معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد مدني الذي كان حريصاً على إشراك الجمعية في كثير من مجالات اختصاص الوزارة، وقد طلب منا أن نقدم تصوراً وإطاراً للتعاون بين الجمعية والوزارة.. وأعتقد أن وجود أكثر من مائة وثلاثين سعودياً يحملون الدكتوراه في مختلف مجالات الإعلام ومن خريجي أرقى الجامعات الأمريكية والأوروبية من أعضاء الجمعية السعودية للإعلام والاتصال هو مقار حرصنا في هذه الجمعية على المشاركة في تطوير الأداء الإعلامي في بلادنا، بعيداً عن أي مزايدات أو اعتبارات شخصية.. ولم نشعر في عهد الوزير الحالي أن طلبه منا أن نشارك معه في أي مشروع أو منتدى أو رغبتنا أن نساهم معه في هذه الوزارة المهمة المعنية بالفكر والثقافة والإعلام والرأي العام هو تعد على اختصاص هذه الوزارة، بل إن ما أشعرنا به الوزير هو أن الإعلام سفينة ويجب أن يشارك فيها كل المختصين والمهتمين.. وهذه أمور أسعدت أكثر من ألف عضو في الجمعية حيث إن هذا ما يتمنونه في تطوير الأداء المهني وتوثيق علاقات التعاون بين الجمعية والمؤسسات الإعلامية.. ونفس الشيء يجب أن يُقال عن جمعيات علوم العمران، والمكتبات والمعلومات، والهندسة المدنية والحاسبات، والتاريخ، وطب الأسرة، والجراحة، والدراسات الاجتماعية، والترجمة، والإدارة، وغيرها من الجمعيات السبعين في بلادنا.. فهي تتواصل مع المؤسسات التنفيذية ذات العلاقة.

وأخيراً، فإننا نتطلع إلى أن يكون هذا الموضوع الذي أفرزه التعميم هو تحت الدراسة من قبل ولي الأمر.. ونحن نعلم أن ولي الأمر - كما سبق أن ذكرنا - هو الذي سيقيس الأمور ويضعها في الميزان الصحيح... فهذه وجهة نظر من أحد المختصين والمهتمين بشؤون الجمعيات السعودية العلمية.. وهذا المقال هو مجرد توضيح لرجو أن يجد مكانه ودوره لإطلاع ولي الأمر الأول في بلادنا على مجريات وملابسات هذه القضية.. ونحن دائماً - وبإذن الله - في خدمة هذا الوطن وهذه القيادة الحكيمة.

مع تقديري وحبي الكبيرين.

---

*رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية
للإعلام والاتصال
أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الملك سعود
alkarni@ksu.edu.sa